نحو مجتمع معرفي لدعم التنمية البشرية في العراق

دستار جبار البياتي*

المقدمة

يشهد العالم تغيرات جذرية على الصُعد كافة، أدت إلى صعوبة التفريق في كثير من الأحيان بين ما هو داخلي أو خارجي، ومع تزايد الانفتاح على الخارج في ظل العولمة، تغيرت الكثير من البديهيات والمفاهيم، الأمر الذي استدعى معه التوجه نحو تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والسياسي وحتى الاجتماعي .

في كل ذلك أصبحت الحاجة ضرورية إلى حيازة المعرفة واستخدامها وتقاسمها، وفي حين تستمر المنتجات والخدمات في كونها المصادر الرئيسة للثراء والرائدة في الأسواق العالمية، انبثق مصدر ثراء جديد هو قطاع المعرفة، وأضحت المعرفة عاملاً أساسياً في توليد الثروة وتحقيق الرفاهية على المستوى العالمي ، وفرصة للانفتاح على العالم الخارجي، من أجل مستوى عيش أفضل، وأكثر استدامة لخدمة الأجيال القادمة . وعلى هذا الأساس نرى أن يكون العراق جزءاً مهماً من مجمل التطورات والمتغيرات الإنسانية، على الرغم مما يعانيه اقتصاده ومجتمعه في ظل واقع غاية في الصعوبة.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أن المعرفة اليوم من أهم ركائز النمو الاقتصادي وتنمية القدرات البشرية، ولذلك يسعى البحث للتنبيه إلى أهمية تهيئة بيئة علمية ومعرفية ملائمة لمواكبة متغيرات ثورة المعلومات والاتصالات بما يؤدي إلى خلق مجتمع معرفي في العراق.

مشكلة البحث

إن العراق يعاني من تدهور الخدمات الصحية ومستوى التعليم ونظمه وتفاقم مشكلة الفقر في المجتمع مما يخلق فجوة معرفية تنعكس سلباً على تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

فرضية البحث

تقوم فرضية البحث على السؤال الآتي :

بعد التدهور الذي تعرض له العراق، هل يمكن تهيئة بيئة ملائمة للمعرفة والنهوض بالمجتمع المعرفي لدعم التنمية البشرية المستدامة في العراق ؟

هدف البحث

* استاذ مساعد / الجامعة المستنصرية /مركز المستنصرية للدراسات العربية والمستقبلية

يهدف البحث الى التعرف على واقع المعرفة في العراق ودراسة إمكانات بناء مجتمع المعرفة لدعم التنمية البشرية المستدامة فيه .

وفي سبيل ذلك يتناول البحث موضوعه من خلال المحاور الآتية :-

أولاً / المعرفة والاقتصاد المعرفي :وظيفة المفهوم ومعطياته النظرية .

ثانياً / قطاع المعرفة تحت المجهر الاقتصادي : الأهمية والمسار .

ثالثاً / واقع المجتمع المعرفي في العراق وتحدياته .

رابعاً / مجتمع المعرفة والتنمية البشرية في العراق :آليات الدعم وسبل الإسناد.

خامساً / التوصيات .

أولا / المعرفة والاقتصاد المعرفي ، وظيفة المفهوم ومعطياته النظرية

يسود الاعتقاد بين كثير من الناس، الى أن القرن الحادي والعشرين من الممكن أن يكون بداية لولادة مجتمع المعرفة، بعد أن أصبحت المعرفة أحد المفاهيم التي ظهرت على ارض الواقع والتي لا يمكن تجاهل دورها وأهميتها في العملية الإنتاجية.

وقبل تناول تفاصيل الموضوع، ينبغي تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة به من حيث جوهرها ، من اجل صياغة الإطار النظري له .

1. المعرفة

تعرف المعرفة (Knowledge) بأنها: الاطلاع على الوقائع أو الحقائق أو المبادئ سواء كان ذلك من الدراسة، أم من التقصي[1] . وذلك يمكن أن يشير الى أن المعرفة في جوهرها، تُعد ذخيرة المعلومات التي تستخدم في اتخاذ قرارات أفضل .

أو هي: عبارة عن بيانات ومعلومات وإرشادات وأفكار يمتلكها المجتمع الإنساني ويستفاد منها في توجيه السلوك البشري فردياً ومؤسسياً في مجالات النشاط الإنساني المختلفة[2] .

وبذلك فالمعرفة هي رأس مال قائم على الأفكار والخبرات والممارسات الأفضل . وعلى الرغم من وجود تعاريف عديدة لها، إلا أنها تشترك مع بعضها البعض ، من كونها حالة ذهنية تتعلق بميدان خاص من المعلومات ، وبالتالي فأن المعرفة، هي أمر يقود إلى فعل . ويمكن التمييز هنا، بين نوعين من المعرفة هما: الصريحة و الضمنية[3] . ويقصد بالمعرفة الصريحة: التي يمكن نقلها بلغة تكون صياغتها واضحة، ويمكن ترميزها ومن ثم تخزينها ضمن ما أصطلح على تسميته (الذاكرة المؤسسية) وتكون جاهزة ومتيسرة للعاملين في بنية المؤسسة، وربما بعض من تتعامل المؤسسة معهم أيضاً، في حين يقصد بالمعرفة الضمنية : تلك التي تكون حَدْسية ويصعب التعبير عنها لفظاً، وهي معرفة فردية يمتلكها المختصون ويصعب غالباً إيصالها إلى الآخرين . ولأن المعرفة هي إحدى ممتلكات المؤسسات، فأن

---

(1) ألا سكوا ، منهجية إدارة المعرفة: مقاربة تجريبية في قطاعات مركزية في دول ألا سكوا الأعضاء ، الأمم المتحدة، نيويورك ، 2004، ص(4) .

(2) د.احمد عمر الراوي ، الاقتصاد المعرفي وامكانية الوصول الى مجتمع معرفي عربي، بحث غير منشور، 2006، ص(3)

(3) ألا سكوا، المصدر السابق، ص(5) .

الإدراك التقليدي للدور المؤسسي للمعرفة ، يميل إلى اعتبار المعرفة الضمنية، شرطاً مسبقاً ومطلباً مبدئياً لاتخاذ القرارات وتنفيذ العمل وتوليد القيمة .

وتتسم المعرفة من الناحية الاقتصادية بخصائص أصبحت تمثل الإطار الفكري لاقتصاد المعرفة، ومن هذه الخصائص[1] :

أ - إن المعرفة لها القدرة على تخطي المسافات والحدود.

ب- أنها متواصلة البقاء ولا تفنى بالانتقال من شخص إلى آخر، أي أنها موجودة في عدد لا متناه من الأشخاص دون الحاجة إلى إعادة إنتاجها.

ج- إن نفع المعرفة لا يتوقف على مضمونها المجرد، وإنما على مدى إسهام هذا المضمون في إيجاد الحلول لقضايا مجتمع معين .

2. الاقتصاد المبني على المعرفة[2]

يمكن تعريف الاقتصاد المبني على المعرفة بأنه: مجموعة من النشاطات التي تعتمد على تطبيق المعرفة في عملية الإنتاج . أو هو: اقتصاد تكون فيه عمليات إنتاج المعارف وتوزيعها واستخدامها هي أهم المحركات في عملية النمو، وتكوين الثروات، والعمل في القطاعات كافة[2] .

ومن ذلك نستنتج أن الاقتصاد القائم على المعرفة، يشير إلى استخدام المعرفة من أجل توليد منافع اقتصادية، كما يشير الى الطريقة التي تستطيع من خلالها مؤسسات تجارية عديدة في مجالات التكنولوجية المتقدمة، لاسيما منها البرامجيات والاتصالات، علاوة على المؤسسات التعليمية والبحثية، المساهمة في اقتصاد البلد سواء كان ذلك من خلال الكيانات المنفردة، أو عبر تمكين قطاعات أخرى في الاقتصاد من العمل بفعالية اكبر.

ولاشك في أن هذا النوع من الاقتصاد هو نتاج التطور العلمي وثورة الاتصالات والمعلومات، يحاول اليوم إعادة صياغة الأطر النظرية لعلم الاقتصاد، لاسيما النظرية الكلاسيكية، وبالتالي يمكن القول أن هذا النوع من الاقتصاد يرتكز على:

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- العوامل المؤسسية.
- السياسة العامة .

(1) د.أحمد عمر الراوي، المصدر السابق، ص(3) .

(2) لقد أدخلت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام (1996)، عبارة الاقتصاد القائم على المعرفة، من اجل تعريف الاقتصاد الذي يستند مباشرة الى إنتاج المعارف والمعلومات وتوزيعها واستخدامها . لمزيد من المعلومات ينظر: الاسكوا ، نحو مجتمع متكامل قائم على المعرفة في الدول العربية: الاستراتيجيات وطرائق التطبيق، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص (5) .

(2) المصدر السابق ، ص (4) .

- **البيئة الاقتصادية.**
- **البيئة الاجتماعية والثقافية.**

ويمكن توضيح عملية تأثير الاقتصاد المبني على المعرفة على هذه العوامل والتأثر بها بما يؤدي إلى تطوره واستمراره من خلال الشكل التالي:

نموذج عن تطور الاقتصاد المبني على المعرفة واستمراره

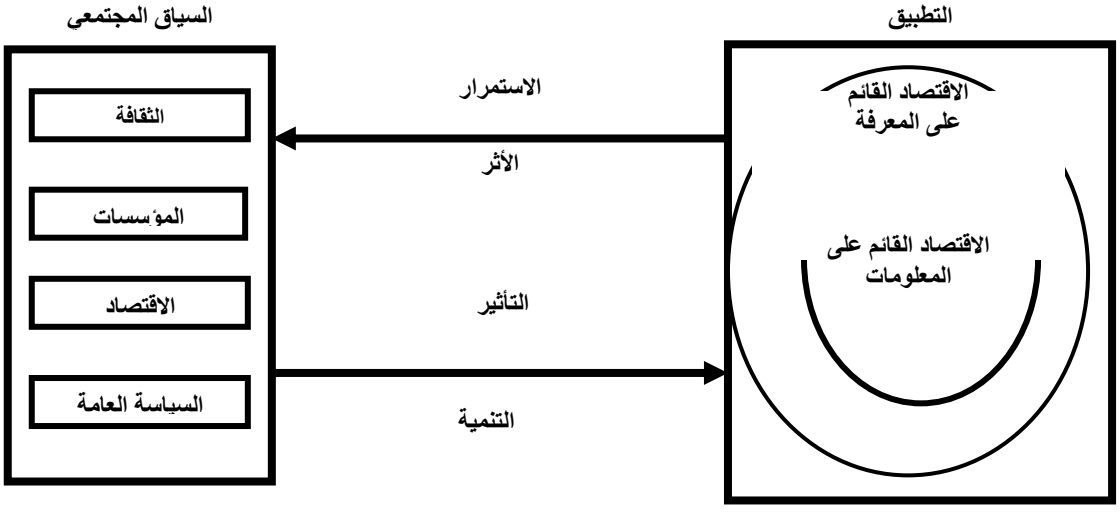

المصدر : الأسكوا ، نحو مجتمع متكامل قائم على المعرفة في الدول العربية: الاستراتيجيات وطرائق التطبيق، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص(7)

ويمكننا التعرف على اقتصاد المعرفة وما أحدثه من تغيرات، من خلال الجدول (1) الذي يوضح المقارنة بين الاقتصاد القديم والاقتصاد الجديد القائم على المعرفة، من حيث خصائص العمالة والتوظيف ثم خصائص الإنتاج.

جدول (1)

مقارنة بين اقتصاد الإنتاج واقتصاد المعرفة

البيان	الاقتصاد القديم اقتصاد الإنتاج P-Economy	الاقتصاد الجديد اقتصاد المعرفة K-Economy
1. خصائص العمالة والتوظيف		

• علاقات سوق العمل • المهارات المطلوبة • التعليم اللازم • أهداف السياسات	تنافسية مهام محددة حسب الوظائف محدد حسب المهام أحداث فرص التوظيف	تضامنية/ مشتركة تعليم شامل تعليم مستمر مدى الحياة/ تعليم بالممارسة الأجور/ الدخول المرتفعة
2. خصائص الإنتاج		
• تكييف الموارد • العلاقة مع المنشآت الأخرى • مصادر الميزة التنافسية • المصدر الرئيس للإنتاجية • موجهات النمو	موارد مادية مغامرات /مخاطر مستقلة الكتل الاقتصادية المكننة مدخلات العوامل (العمل ، رأس المال)	موارد المعلوماتية والمعرفة الاتحاد والتعاون التجديد، الجودة، التكلفة الرقمية الابتكار، التجديد، الاختراع، المعرفة

المصدر: د. محمد عبد العال صالح، موجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد، http://www.arablaw.org

3. مجتمع المعرفة

مجتمع المعرفة هو: مجتمع يتميز بعدد من الاتجاهات المترابطة فيما بينها، منها مظاهر التقدم التي حققها هذا المجتمع في نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، وزيادة تركيزه على الابتكار على الصعيدين المؤسسي والوطني، وبناء اقتصاديات للخدمات التجارية شديدة الاعتماد على المعرفة وإدارتها، إضافة إلى التوجهات نحو العولمة، وإعادة بناء الهياكل الاقتصادية[1] .

إن مفهوم مجتمع المعرفة، يستعمل في معظم الأحيان للدلالة على تطوير في مجتمع المعلومات أو على جيل ثان منه، وفي حين يهدف هذا الأخير الى جعل المعلومات متيسرة وتوفير التكنولوجيا اللازمة لها، فأن الأول يرمي الى توليد المعرفة وخلق ثقافة التقاسم والتطوير في التطبيقات المبينة أساساً على الانترنيت، وهو يهدف الى تلبية الحاجات الاجتماعية وتوليد الثروة وتعزيز الرفاه على نحو مستدام، وللوصول الى ذلك فأن إدارة المعرفة أمر ضروري[2]، حيث يتسم المجتمع المتطور بإقامة منظومة مجتمعية كفء تتسم بالمرونة والقدرة على اكتساب المعرفة نشراً وإنتاجاً وتوظيفاً في خدمة التقدم، وعليه فأن منظومة اكتساب المعرفة تتأثر بالسياق العام للمجتمع الذي تقوم فيه.

ومن أهم فوائد هذا المجتمع انه يتجاوز مجرد توفير المعلومات الى التأثير على طريقة معيشة الأفراد، كما يؤثر في الدور الذي تؤديه الدولة عند تقديمها الخدمات الى المجتمع، وتكوين الثروات والارتقاء بنوعية الحياة لجميع أفراده

ثانيا / قطاع المعرفة تحت المجهر الاقتصادي، الأهمية والمسار

تتعاظم الأهمية الاقتصادية لقطاع المعرفة، بعد أن اعتبرت كقطاع اقتصادي حالها حال الزراعة والصناعة والتجارة والقطاعات الأخرى، وطالما اعتبرت المعرفة في حد ذاتها مورداً من الموارد، قادرة على تكوين الثروات والارتقاء بنوعية الحياة .

1. دور المعرفة في التنمية

[1] المصدر السابق، ص(4).

(2) ألا سكوا، منهجية إدارة المعرفة .... ، مصدر سابق، ص(3) .

في مجال التنمية، مرت العقود الأربعة السابقة بتحولات كثيرة، صاحبتها تغيرات معينة في المفاهيم والتوجهات، فقد كانت التحولات مثيرة وانقلابية على جميع الأدبيات الكلاسيكية وغيرها، التي كانت تنطلق من شرط وفرة عنصري رأس المال والعمل ودورهما في التنمية، كما تم الإقلاع كلياً عن أطروحة الأدبيات الاقتصادية التي تنطلق من مقولة أن الزراعة والصناعة هما الأساس في إنجاز التنمية وحفز النمو، وذلك لجهة تقديم قطاع الخدمات كقطاع رائد ومحفز للنمو الاقتصادي على بقية القطاعات، وهذا يرجع الى أن هذا القطاع كان الأكثر استفادة من منجزات الثورة المعرفية والتكنولوجية[1] . وفي هذا السياق، لابد من الإشارة إلى أن إسهام قطاع الخدمات، أصبح يتجاوز (60%) من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الصناعية، ويخلق (30%) من فرص العمالة فيها، وفي أمريكا تحديداً يساهم هذا القطاع بـ (70%) من ناتجها المحلي، ويخلق زهاء (80%) من فرص العمل فيها، وعلى المستوى العالمي، كانت تجارة الخدمات هي الجزء الأكثر سرعة من بقية مكونات التجارة الدولية نمواً واتساعاً، إذ باتت تمثل (20%) من إجمالي تجارة العالم، وتمثل الخدمات (40%) من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة[2] .

لقد أكد البنك الدولي على أن نقص المعرفة مسؤول الى درجة كبيرة عن مشاكل التنمية، ويستخدم البنك عبارة (المعرفة هي التنمية)، وإذ سوّى هنا بين المعرفة والتنمية، فان اتساع فجوة المعرفة يقود الى اتساع مماثل في فجوة التنمية[3] .

هذا في الوقت الذي ازدادت فيه أهمية الإنتاج لمجموعة من السلع الملموسة (صور، أفكار، براءات الاختراع، علامات تجارية.... وغيرها) مما يعني أن الإنتاج لم يعد مقتصراً على الإنتاج المادي.

لقد كان للثورة المعلوماتية والتكنولوجية وتطبيقاتها الاقتصادية دور ضاغط، باتجاه[4]:-

1. **إعادة النظر في سياسات العمل والاستخدام، لجهة إعادة هيكلتها ورفع مستوى مواصفاتها لتتوافق مع الطرائق الإنتاجية الأكثر اعتماداً على المعارف، إضافة الى العمل باتجاه توجيه قسم كبير منها باتجاه عمليات الإبداع والابتكار.**
2. **تسريع معدلات التقادم المادي والمعنوي للتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، وهذا يتطلب التحديث والتجديد المستمر للتكنولوجيا المستخدمة في العملية الاقتصادية.**
3. **إدخال بدائل الإنتاج، ولاسيما على ضوء التزايد الكبير لأهمية المحتوى المعرفي في المنتج، وهذا يعني تحولاً في طبيعة الموارد وعناصر النمو والتنمية الاقتصادية .**
4. **لم يعد النمو والتنمية يتحددان بعنصري العمل ورأس المال ولا حتى بالتكنولوجيا فحسب، بل أصبح للمسألة محدداتها الأخرى أيضا، والتي تتمثل بمدى توفر الحرية والديمقراطية، مدى انتشار المؤسساتية، والعمل بشفافية، وانسجام القوانين المحلية مع روح التطورات والتحولات العالمية، طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومنظومات القيم الثقافية والاجتماعية وكذلك المعرفة وغيرها.**

---

(3) د. مدين علي، التحولات العالمية والنظرية السياسية المعاصرة ، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة دمشق، العدد(12-13)، 2004، ص(20).

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 1999، ص(42) .

(2) ألا سكوا، منهجية إدارة.....، مصدر سابق ، ص(1) .

(3) د. مدين علي، مصدر سابق، ص(21).

وإذا كانت بعض هذه الأفكار سائدة في المجتمعات الرأسمالية وأحد مميزاتها فإنها صارت اليوم تفرض نفسها بقوة في كل المجتمعات ، ومن هنا نجد أن المتغيرات السياسية والاقتصادية الحديثة على مستوى العالم تفرض على الدول المختلفة أن تتكيف مع العديد منها ـ على الأقل ـ بما يتلاءم مع بيئة مجتمعاتها والنهوض بأدائها الاقتصادي .

2. أهمية المعرفة في دعم التنمية البشرية

على الرغم مما حظي به العنصر البشري من اهتمام واستثمار في الفكر الاقتصادي عامة، والتنموي بشكل خاص خلال العقود الماضية ، نظراً لدوره في العملية الإنتاجية لكون العمل هو أحد عوامل الإنتاج المهمة، نقول على الرغم من ذلك، فهو اليوم يحظى بأهمية استثنائية في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي، لاسيما بعد تواصل صدور تقارير التنمية البشرية منذ عام 1990،عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وإضافة صفة (الاستدامة) على هذا النوع من التنمية، من أجل تحقيق خيارات الناس ومراعاة حقوق الأجيال القادمة في موارد البلد الاقتصادية لاسيما الطبيعية منها، والتصرف العقلاني أو الرشيد من اجل عدم استنزافها، مع الإشارة الى دور تلك الأجيال في أحداث التنمية ومواكبة تغيراتها .

وفي عالمنا المعاصر اليوم، يأتي الاهتمام بالمعرفة والاقتصاد القائم عليها، كعملية مكملة لتلك الأسس التي قامت عليها العملية الإنتاجية بالاعتماد على رأس المال المادي،ورأس المال البشري، لكي تُعد المعرفة ثالثة الأسس في إحداث التنمية الاقتصادية مع التركيز على التنمية المستدامة، مع أن الاهتمام بالمعرفة لا يلغي بأي حال من الأحوال العاملين السابقين، إلا أن الآمال معقودة اليوم على المعرفة نظراً لما تتيحه من فرص معلوماتية وتكنولوجية، وفرص اللحاق بركب التقدم ومواكبة التغييرات في طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، لاسيما بعد شيوع التعامل بالتجارة الإلكترونية، وزيادة الاهتمام بالحكومة الإلكترونية، في عالم ميزته الثورة الهائلة في المعلومات والاتصالات، لذلك لا غرابة أن تكون المعرفة هي ذخيرة المعلومات التي تستخدم من أجل اتخاذ قرارات أفضل، تنتهي الى اتخاذ إجراءات عقلانية، بغية تأهيل البشر لمواجهة عالم شديد التعقيد سريع التغير.

وحيث أن المنافسة في عالم اليوم كثيف المعرفة تتطلب قوة عاملة عالية التأهيل ومتنوعة المعارف، فأن هذا بدوره يتطلب نسقاً للتعليم على قدر عالٍ من الجودة يرسي دعائم النقد والإبداع، ويزود خريجيه بالمهارات والمعارف التي تتلاءم مع متطلبات الأسواق شديدة التنافس.

ويمكن تعزيز أهداف كل من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة، إذا ما تم استثمار رأس المال الفكري لإنتاج المعرفة وتطبيقها، حيث يشكل اكتساب المعرفة من خلال مراكز الأبحاث ومؤسسات الدراسات والمؤسسات الاستشارية نقطة البداية في هذا المجال، ويمكن توفير البيئة المشجعة لاكتساب المعرفة واستعمالها الكفء من خلال النشاط الريادي، بواسطة الحوافز الاقتصادية التي تستند الى نظام مؤسسي قوي محفز للإبداع، واستخدام المعرفة[1] ، لا سيما بعد ان تحول الفكر التنموي للتركيز على [2] :

(1) بلا مؤلف ، الريادية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004، ص(92) .
(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1999 ، مصدر سابق، ص (21) .

أ. التطوير الدائم والمستمر للعنصر البشري، والعمل على تأهيله تأهيلاً متقدماً.
ب.تطوير سياسات وبرامج التعليم لتصبح منسجمة والتحولات الراهنة، وتكثيف الجهود لبناء قاعدة صلبة في مجال التكنولوجيا والبحث والتطوير.
ج.ضمان المشاركة الواسعة لجميع الفئات والشرائح الاجتماعية، مما يتطلب توسيع قاعدة الحريات العامة والخيارات البشرية.

ومما لاشك فيه، أن التنمية لا يمكن إحداثها بدون بناء القدرات البشرية على أسس سليمة لضمان مستوى من الرفاه الإنساني، يؤدي الى العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة من خلال التعليم الكفوء، ومن ثم ضمان التوظيف المناسب لتلك القدرات في مختلف مجالات النشاط الإنساني ، لاسيما في عملية الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، ذلك أن التطورات الاقتصادية المعاصرة على المستوى العالمي تحتم الاهتمام بهذه القدرات التي تعتمد المعرفة اعتماداً أساسياً، ذلك ان مجتمع المعلومات تزداد فيه قيمة الشيء بالمعرفة وليس بالجهد فقط ، ويدعم هذا الاتجاه تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، عندما أكد على أن المعرفة هي عماد التنمية، وهي سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصاديات والبيئة السياسية والمجتمعات، وتنتشر في جميع أنواع النشاط الإنساني. لذلك فأن تنمية القدرات البشرية من خلال التعليم والتدريب وإشاعة المعرفة والمشاركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنح الحريات الأساسية، كلها تدعم تحقيق التنمية البشرية المستدامة .

ثالثا / واقع المجتمع المعرفي في العراق وتحدياته

لقد أكد تقرير التنمية البشرية لعام 1990، وتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، على أن التنمية البشرية المستدامة هي: توسيع خيارات الناس، طالما أن هذه التنمية تتم بالناس ومن أجلهم، وحيث أن الرخاء الاقتصادي من الممكن أن يؤدي الى توسيع الخيارات المتاحة أمام الأفراد، لكي تكون أمامهم خيارات أوسع، وتكون حياتهم أكثر إنجازا، فان ذلك يمكن أن يتحقق عن طريق التعليم وتحسين الرعاية الصحية والنهوض بالرعاية الطبية، وعوامل أخرى تؤثر على الحريات الفعلية، التي يتمتع بها الناس . كما أن التنمية الاجتماعية في شكل تخفيف حدة الفقر وتعزيز المساواة، وإقامة العدالة الاجتماعية، وإعادة التوزيع الاقتصادي هي بداية الطريق نحو تنفيذ سياسة اقتصادية أكثر تماسكاً[1]

وفي سبيل تناول هذا الموضوع سيتم التركيز على التعليم والفجوة الرقمية أو المعرفية، متجاوزين بذلك مؤشرات التنمية البشرية المستدامة الأخرى .

1. التربية والتعليم

من المعروف أن الاقتصاد العراقي يعاني من تدهور واضح في أدائه، جراء الأزمة التي يعانيها بسبب الحروب والحصار الاقتصادي والإدارة السيئة له، علاوة على السياسات الاقتصادية غير العقلانية، وكل ذلك أدى الى تدهور التعليم ونظمه، وزاد من تفاقم الفقر

(1) ألا سكوا، نحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية: تحليل مفاهيمي، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية (8) ، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004، ص (74) .

وزيادة عدد الفقراء، بعد ما أكدت الأمم المتحدة في نهاية 2006، أن (1/3) سكان العراق يعانون من الفقر.

ويلاحظ أن معدل التعليم عند الكبار هو (52%)، ونسبة الالتحاق الإجمالي بمستويات التعليم الثلاثة (الابتدائي، الثانوي، الجامعي) كانت (50%)[1] . كما أن معدل الأمية بين البالغين في العراق، كان (42%) ، ومعدلات الأمية بين الشباب وصلت في عام 2005، ولكلا الجنسين (53.5%) ، مقارنة بـ (0.4) في الأردن و(10.0) في سوريا ، و(5.1) في السعودية[2] .

أما معدل تسرب الطلبة من المدارس ، فهو الآخر مرتفع ، ففي العام الدراسي 2000 / 2001 ، كان عدد التلاميذ في الصف السادس الابتدائي يشكل (45%) من نسبة عدد التلاميذ في الصف الأول، مما يدل على أن نسبة كبيرة منهم كانوا قد تركوا المدرسة أو أن البعض منهم قد رسب أو أجل دراسته وذلك ليس بسبب النوعية الرديئة للتعليم فقط ، بل بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة، الأمر الذي يفسر تزايد ظاهرة تشغيل الأطفال أو ممارستهم لأعمال مهينة لكرامة الإنسان كالتسول مثلاً، وقد كشفت الدراسة المشتركة التي أجريت من قبل الجهاز المركزي للإحصاء واليونسيف، بأن أكثر من(10%) من الأطفال للأعمار بين (5-14) سنة كانوا يعملون عام 2000[3]

كما أن التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في رياض الأطفال يكاد يكون مهملاً، ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، أن نسبة الالتحاق الصافي net enrolment ratio في التعليم قبل الابتدائي في العراق هي (5.8%) مقارنة بـ (29%) في الأردن و(66%) في الكويت و(59%) في المغرب و(65%) في لبنان، مع الأخذ بنظر الاعتبار الظروف التي يمر بها العراق، وقد لا تكون المقارنة هنا موضوعية، ولكنها مع ذلك يمكن أن تعبر عن الفارق الكبير بين العراق وهذه الدول في هذا المجال.

وفي ضوء ذلك يعاني واقع التربية والتعليم في العراق اليوم من معوقات عديدة من أهمها:

1. **هجرة العقول: إذ هاجر من البلد عدد كبير من المدرسين وأساتذة الجامعات جراء التهديدات التي تعرضوا لها، علاوة على عدد آخر من الكفاءات بمختلف الاختصاصات، بسبب سوء الظروف الأمنية وعدم توفير الحماية لهم .**
2. **اغتيال أساتذة الجامعات: حيث تعرض أكثر من (380) أستاذ جامعي للاغتيال وهم من جامعات مختلفة وباختصاصات متنوعة، شكل غيابهم فراغاً علمياً في الجامعات التي كانوا ينتسبون إليها، علاوة على اغتيال عدد من المعلمين والمدرسين.**

---

(1) د. ستار جبار خليل، التنمية البشرية المستدامة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العراق: أهمية العلاقة وإشكالية الواقع، بحث مشارك في المؤتمر السنوي الأول لمركز دراسات وبحوث حقوق الإنسان بجامعة أسيوط (14-2006/3/16).

(2) ألا سكوا، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية، عدد خاص بالشباب، العدد السابع، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص (26) .

(2) علاء الدين العلوان، نحو رؤية مشتركة للتعليم في العراق: الوضع الحالي للتربية والتعليم والرؤى الجديدة، وزارة التربية، بغداد، 2004، ص(16) .

3. تعطل الدوام في المدارس والجامعات: وقد حصل هذا في عدد من المحافظات والمناطق التي توصف بأنها ساخنة في بغداد وغيرها، وعلى سبيل المثال، أن الدوام في جامعة ديالى لا يزال غير منتظماً بعد أن أغلقت بوجه طلابها ومنتسبيها خلال العام الماضي وكذلك المعهد التقني في مركز المحافظة مع المدارس بجميع مستوياتها، وكذا الحال في اغلب الأحيان في محافظة الانبار.
4. عدم صلاحية البنايات المدرسية: فقد قامت وزارة التربية ومنظمة اليونسيف بدراسة حجم الضرر الذي لحق بالمباني المدرسية، وتبين أن (2751) مدرسة سرقت أو أحرقت أو تضررت، وإصابة (146) مبنى خلال العمليات العسكرية ، وحرق (197) مدرسة وبناءً على المسوحات التي أجريت عام 2003، فأن (80%) من المباني المدرسية تحتاج الى إصلاحات وإعادة تأهيل[1] .
5. ضعف التدريس وعدم إكمال المناهج: وذلك بسبب عدم انتظام اغلب المعلمين والمدرسين في الدورات التدريبية التربوية، وضعف الرغبة بالتدريس في ظل ظروف غير مستقرة وليست ملائمة، كما أن التدريس يعتمد على الطريقة الروتينية القديمة .
6. عدم توفر الحماية الأمنية للمدارس والكليات: أدى ذلك الى اختطاف عدد من المدرسين وأساتذة الجامعات والطلبة من أمام مدارسهم أو كلياتهم، مما يضطر أهالي التلاميذ الى إيصال أبنائهم الى المدارس وانتظارهم عند نهاية الدوام .
7. عدم مواكبة المناهج الدراسية في وزارتي التربية والتعليم العالي للتطورات الحديثة في التربية والتعليم، لاسيما في تدريس اللغات، تعليم الحاسوب واستخدامه كوسيلة مهمة للتعليم عن بُعد، وغيرها من مفردات هذه المناهج التي مضى عليها مدة طويلة دون تغيير.
8. تأخر استلام الرواتب: حيث يعاني المعلمون والمدرسون في عدد من المدارس سواء في بغداد أو المحافظات من تأخر وصول رواتبهم بسبب عدم توفر الحماية لإيصال المبالغ المطلوبة الى البنوك، أو تعرض بعضها الى السرقة عن طريق السطو المسلح، مما يؤدي الى انعدام الحافز أو ضعف الرغبة في الالتزام بالدوام والقيام بالواجبات التربوية المطلوبة.
9. تأخر عملية اعمار المدارس: إذ تعاني المدارس المتضررة من تأخر اعمارها وإعادة تأهيلها، وما جرى في عملية اعمار المدارس يُعد شكليا، مما يجعلها غير مهيأة لاستقبال التلاميذ ، علاوة على تعرض عدد من الجامعات الى الأضرار أكثر من مرة ، جراء التفجيرات التي تحصل قربها، كما هو الحال مع الجامعة المستنصرية والتكنولوجية.
10. القصور في توفير المستلزمات الدراسية مثل المقاعد الدراسية والكتب المقررة في المناهج، وقد أعلنت وزارة التربية في نيسان من هذا العام 2007، عن عدم شمول مادتي التربية الوطنية والاجتماعية بالامتحانات النهائية الخاصة بالصف الثالث متوسط بسبب عدم اكتمال توزيعها على المدارس .
11. عدم اعتماد المعايير العلمية في تقدير الدرجات: وذلك نتيجة تغيب الطلبة وعدم انتظامهم بالدراسة لسفرهم مع عوائلهم في محافظات أخرى أو خارج البلد ، والضغوط التي يمارسها أهالي التلاميذ على المدرسين وإدارات المدارس، مما قد لا يعبر عن المستوى الحقيقي للطالب .

(1) المصدر السابق، ص (22) .

12. تفشي ظاهرة بطالة الخريجين: حيث يعاني اغلب الخريجين من شبح البطالة لعدم حصولهم على العمل أو الوظيفة، لاسيما في ظل تفاقم مشكلة البطالة التي تتجاوز نسبتها (40%) ، مما يضعف حافز التعلم والرغبة فيه .
13. عدم تناسب مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل .
14. تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات التربوية مما يؤدي الى إضعاف العملية التربوية ، ويفرغ عملية إعادة الأعمار من محتواها .

2. الفجوة المعرفية

على الرغم من وجود كفاءات علمية مرموقة في العراق واستحداث وزارة العلوم والتكنولوجية بعد عام 2003، فأن العراق ربما لحد الآن لم يدخل بشكل حقيقي وواقعي عصر الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، مما يشير ذلك صراحة الى وجود فجوة معرفية لا يمكن نكرانها،لا سيما وان نسبة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قبل عام 2003 لم تتجاوز (0.4%) مقارنة ب(0.36%) في مصر و(0.31%) في الأردن و(0.29%) في موريتانيا[1]، وحتى في ظل هذه المقارنة التي توضح تفوق نسبة الإنفاق هذه على نسب بعض الدول ، إلا أن هذه النسبة في حقيقتها غير كافية لدعم هذا التوجه، ومن المؤسف حقاً أن لا تتوافر إحصاءات أو بيانات دقيقة معتمدة في هذا المجال.

ومع ذلك فأن ما متوفر من بيانات يشير الى أن عدد الهواتف الثابتة في العراق في عام 1999، كان (30) هاتف لكل (1000) نسمة، وعدد الحواسيب الشخصية (صفر) لكل (1000) نسمة، وعدد مواقع الإنترنت في عام 2000، كان (صفراً)، أما إجمالي عدد مستخدمي الإنترنت، فكان كذلك (صفراً) بالآلف كذلك، كما يشير الى ذلك الجدول (2)، والذي يوضح كذلك تقانة المعلومات[1] والاتصالات في بلدان عربية مختارة، لأغراض المقارنة مع العراق، حيث جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الأولى وحلت دولة الكويت بالمرتبة الثانية بينما جاء العراق بالمرتبة الأخيرة ،ومن ذلك يتبين مقدار الفجوة بين العراق وهذه البلدان، التي قد تتشابه بعض ظروفها مع الظروف التي مر بها، فما بالك لو تمت المقارنة بينه وبين البلدان الصناعية المتقدمة ؟

جدول (2)
تقانة المعلومات والاتصالات في العراق عام 1999
مقارنة مع بعض البلدان العربية

البلد	عدد الهواتف الثابتة (بالألف)	عدد الحواسيب الشخصية (بالألف)	عدد مواقع الإنترنت (بالآلف)	أجمالي عدد مستخدمي الإنترنت
الأردن	87	14	1	14
الإمارات	332	102	92	167
السعودية	129	57	2	14
الكويت	240	121	23	53
سوريا	12	10	صفر	1
العراق	30	صفر	صفر	صفر
مصر	75	12	1	7

(1) د. ذياب موسى البداينة، التحديات القادمة للمجتمع العربي، مجلة دراسات مستقبلية، مركز دراسات وبحوث المستقبل ، العدد الخامس، أسيوط، يوليو،1999، ص(100).

المغرب	53	11	صفر	2

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، (المرفق الإحصائي).

لقد بلغت الكثافة الاتصالية للخطوط الثابتة ذروتها في عام 1990، حيث كان هناك أكثر من مليون خط مشترك، أي ما يعادل (5,6%) من السكان، غير أن البلاد بعد الحرب جعلت من العراق واحداً من أكثر البلدان تأخراً وتخلفاً في أسواق الاتصالات في العالم، بعد أن تعرضت أعداد هائلة من خطوط الهاتف الى الدمار أو الضرر، إضافة الى تضرر الشركة الوطنية للاتصالات والبريد (ITPC) خلال الفترة ما بين 1990 و 2003، وقد تم تقدير الخطوط العاملة في نيسان 2003 بـ (583000) خط وهو ما يعادل كثافة اتصالاتية بمعدل (2.4%) من السكان، أو نصف المستوى الذي كان عليه [1]البلد قبل الحرب [(1)] .

من جانب آخر فان استخدام الحاسوب والإنترنت يعكس مدى التطور الثقافي والانفتاح على العالم، لكن انخفاض نسبها في العراق، لا يكمن في ضعف الإمكانات البشرية والتقنية، وإنما بسبب الانغلاق الذي عانى منه العراق جراء السياسات الحكومية والحصار الاقتصادي، كما ذكرنا ذلك سابقا، بينما يلاحظ من ناحية أخرى تزايد عدد الحواسيب الشخصية و مواقع الإنترنت، وكذلك مستخدمي الإنترنت، بشكل كبير بعد عام 2003 مقارنة بالفترة التي سبقتها ونظراً لحداثة هذا الأمر فقد لا تتوافر عنه معلومات أو بيانات دقيقة أو متكاملة.

ويمكن القول انه لغاية 2003 كانت الشركة العامة لخدمات الإنترنت هي الشركة الوحيدة التي تقدم خدمة الإنترنت والمعلومات في العراق، كما كانت معظم الخدمات المقدمة من خلال مقاهي الإنترنت مسيطر عليها من قبل الحكومة، وقد قدر عدد المقاهي حينها بحوالي (60) مقهى قبل حرب 2003 ، كما قدر عدد مشتركي الإنترنت بحوالي (3000) حساب و(8000) عنوان بريد إلكتروني بداية 2003 ، في حين وصل عدد مشتركي الإنترنت الى أكثر من (60000) ألف مع تسليم سلطة الائتلاف المؤقتة زمام الأمور الى الحكومة العراقية المؤقتة، وقد ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت وبشكل بطيء سنوياً من حوالي (12500) ألف مستخدم عام 2001، الى حوالي (120000) ألف مستخدم عام 2004[(2)]

أما عدد المشتركين في الهاتف الخلوي – الذي لم يكن موجوداً قبل عام 2003- فيمكن التعرف عليه من خلال الجدول (3) وحسب الشركات التي حصلت على ترخيص العمل في العراق. هذا مع الإشارة الى أن عدد المشتركين قد تزايد كثيراً بحيث صارت وسيلة الاتصال هذه جزءً مهماً من حياتهم، لا سيما في ظل الظروف الأمنية السيئة.

جدول (3)
عدد المشتركين في خدمات الهاتف الخلوي حسب الشركة
في نهاية 2005

(1) هيئة الإعلام والاتصالات ، التقرير السنوي 2004- 2005، ص (26).
(2) المصدر السابق، ص (21).

الشركة	التغطية	المشتركون	حصة السوق
شركة آسيا سيل المحدودة للاتصالات	شمال العراق في البداية ، الآن على المستوى الوطني	1699767	%36.85
شركة الأثير mtc	في البداية جنوب العراق ، الآن على المستوى الوطني	1073000	%23.26
شركة اوراسكوم للاتصالات	وسط العراق وبغداد في البداية ، الآن على المستوى الوطني	1815234	%39.35

المصدر: هيئة الإعلام والاتصالات، التقرير السنوي2004- 2005 ،ص(21).

ويمكن تثبيت أهم معوقات المعرفة في هذا المجال على النحو الآتي:

1. **يُعد الوضع الأمني من أهم التحديات التي تواجه المعرفة في العراق من خلال تأثيره المباشر على قطاعي التعليم والاتصالات، إذ أنه يقف حائلاً أمام الخدمات التي تتطلبها عملية بناء البنية التحتية، ويحد من اجتذاب الموارد والكفاءات البشرية الضرورية لإنجاز التنظيم الفعال في قطاع الاتصالات .**
2. **عدم مواكبة الواقع المعرفي في العراق للتطورات الحديثة في مجال المعرفة والاتصالات .**
3. **ضعف شبكات الاتصال، مما يؤدي الى عدم تلبية الحاجات الأساسية في هذا المجال .**
4. **تضرر بنايات الاتصالات وشبكاتها جراء العمليات العسكرية وتعرضها إلى السرقة بعد عام 2003.**
5. **ضعف الخدمات البريدية ، بل تكاد تكون معدومة في الوقت الحاضر.**
6. **فقدان التنسيق بين الشركات التي تتولى مسؤولية قطاع الاتصالات في مجال الخلوي، وعدم ربط شبكاتها بشكل متكامل بين محافظات العراق .**
7. **تعطيل الهواتف الأرضية في اغلب مناطق بغداد جراء العمليات والمواجهات العسكرية وفي أحيان كثيرة يكاد أن يكون ذلك متعمداً .**
8. **جراء عدم الاستقرار الأمني فقد تم غلق اغلب محلات (الموبايل) ومستلزماتها في كثير من المناطق التي تعرف بأنها ساخنة لاسيما في بغداد .**
9. **لا توجد أي إدامة أو أعمار لشبكات الاتصال ومبانيها.**
10. **ارتفاع أسعار الهواتف الخلوية وخدماتها وصيانتها بحيث لا تتناسب ودخول المواطنين، مع لجوء الشركات الى أساليب غير صحيحة تقوم على غش المستهلكين في مناسبات كثيرة. .**
11. **ضعف الوعي بأهمية المتغيرات الجديدة لاسيما في مجال الحاسوب والإنترنت.**
12. **تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة ومنها قطاع الاتصالات.**

رابعا / مجتمع المعرفة والتنمية البشرية في العراق، آليات الدعم وسبل الإسناد

إن خلق مجتمع المعرفة، يطرح نفسه اليوم بقوة في ظل ثورة المعلومات والاتصالات التي أوجدت عالماً منفتحاً لا مكان للمجتمعات أو الاقتصاديات المنغلقة على نفسها فيه، بيد أن عملية الانفتاح والتكيف مع متغيراته، والاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق المعرفة،

بقدر ما تحفز عناصر القوة في الاقتصاد والمجتمع، وتتيح أمامها فرص الاندماج والاستفادة من تجارب الآخرين والتكنولوجيا الحديثة، فإنها تواجه جملة من التحديات، لاسيما إذا ما كانت البيئة متخلفة أو غير مشجعة، أو أن المناخ العلمي والمعرفي غير مناسب.

ويقصد بالبيئة هنا، مدى ملائمة توجهات المجتمع وعاداته ورغباته للاستجابة مع هكذا متغيرات جديدة، أما المناخ المناسب، فيشمل وضع الضوابط الملائمة لضمان التدفق الحر للمعلومات، وتنفيذ البرامج لرفع كفاءة الموارد البشرية، لاسيما المبدعين منهم والرياديين والمبتكرين وغيرهم.

لذلك وفي سبيل خلق مجتمع معرفي في العراق، لابد من وضع الستراتيجيات الملائمة ، والآليات التي تسهل تنفيذها، ومن بينها :

1. ستراتيجية التعليم .
2. ستراتيجية الانفتاح على الخارج .
3. ستراتيجية التشغيل والتدريب .

ومما لاشك فيه أن الهدف من وراء هذه الستراتيجيات، هو بناء القدرات البشرية، من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، عن طريق إعادة النظر بالتعليم ونظمه ومناهجه، وزيادة إرسال البعثات العلمية والدراسية والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال المعرفة، وإقامة مناطق حرة للمعلومات والتكنولوجيا، أو إقامة مدن التكنولوجيا مثل: مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية ووادي سيناء التكنولوجي في مصر، وواحة مسقط للمعرفة في عمان، ومدينة دبي للإنترنت في الإمارات وغيرها.

إن مجتمع المعرفة، إذا ما تحقق فأنه يتجاوز مجرد توفير المعلومات، الى التأثير على طريقة معيشة كل فرد من أفراد المجتمع، كما انه لا يؤثر في النشاط الاقتصادي وحسب، بل انه يخلق اقتصاداً قائماً على المعرفة، ويكون مجتمع المعرفة بمثابة الإطار الذي يضم القضايا المتصلة بالسياسات، وصياغة الستراتيجيات وطرائق تطبيقها، كما يؤثر في الدور الذي تؤديه الدولة كجهة تمد المجتمع بالخدمات، فيعمل الى جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني كميسر في إطار هذه العلاقة، وبذلك فانه يساهم بتكوين الثروات والارتقاء بنوعية الحياة للجميع .

وفي سبيل دعم التنمية البشرية في العراق، نرى أن المعرفة يمكن أن تؤدي هذه المهمة من خلال ما يأتي:-

1. خلق فرص العمل الجدية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات بما يؤدي الى زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة والقضاء على البطالة أو الحد من تزايد معدلاتها .
2. إن وجود أو تكوين مجتمع المعرفة يعني الانفتاح على العالم الخارجي، بكل ما يتيحه من فرص علمية ومعرفية تدعم التوجهات الحديثة في بناء الاقتصاد وتغيير المجتمع، عن طريق الحكومة الإلكترونية أو التجارة الإلكترونية والأعمال المعرفية وغيرها .
3. الاهتمام بالابتكار والتجديد والإبداع والريادية، طالما أن هذه الأساليب قادرة على تحقيق الازدهار، وتوافر قاعدة قوية للعلم والتكنولوجيا، مع قدرة على البحث والتطوير تعزز إنعاش الاقتصاد، بعد توجيه الأبحاث نحو المنتجات والخدمات الجديدة.
4. إعادة تدريب العاملين وتأهيلهم وتنمية قدراتهم الإبداعية والمهارية في عصر العولمة، بما يؤدي الى تكييف الداخل مع الخارج، من أجل الوصول الى مستوى عال من الرفاه الإنساني من خلال العيش حياة طويلة واكتساب المعرفة والتمتع بالحرية

5. إعادة النظر بالنظم التعليمية والتربوية، وتغيير المناهج بما يتلاءم والتغييرات الجديدة التي تخدم بناء مجتمع المعرفة .
6. استثمار خبرات العاملين وتوظيفها بشكل كفوء وصولاً لتنمية القدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني .
7. إتاحة الفرصة أمام الناشئة من اجل بناء شخصياتهم المستقلة واهتمامهم بالمبادرات والابتكار من خلال الأساليب العلمية والتربوية الحديثة.
8. إتاحة الفرصة لإدخال أساليب جديدة في التربية والتعليم، مثل التعليم عن بعد وزيادة الساعات العملية أو التطبيقية وتغيير الأساليب التقليدية في التدريس .
9. إن مجتمع المعرفة يدعم التوجهات المستقبلية للدولة في وضع الستراتيجيات وآليات تنفيذها لاسيما في مجال الصحة والتعليم، كما يدعم توجهاتها نحو اقتصاد السوق من خلال عملية الانفتاح والانسياب الحر للمعلومات .
10. من الشروط الأساسية لانطلاق التنمية البشرية هي: الحريات الإنسانية وتمكين المرأه أي منحها فرص التعليم والمشاركة في اتخاذ القرار، وكذلك تفعيل المعرفة وجعلها متاحة أمام الجميع .
11. إن جزءاً مهماً من النمو الاقتصادي سيعزى في المستقبل الى المعارف الجديدة والمتطورة وان هذا النمو سينعش الاقتصاد بما ينعكس على تنمية الموارد البشرية .
12. وحتى تؤدي المعرفة دورها في تعزيز التنمية البشرية المستدامة لابد من الاهتمام بالقيم التي تدفع بالتنمية الى الأمام ، مثل التسامح ونكران الذات واحترام الثقافات المختلفة وإشاعة ثقافة الرأي والرأي الآخر، وضمان حقوق جميع مكونات وأقليات المجتمع .

إن مجتمع المعرفة يبني مواطنين أكثر إبداعا وتوازناً في المساواة بين الرجل والمرآه وأقدر على التكيف مع التطورات والمتغيرات التي تحصل على في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، ويجعل الأفراد أكثر مهارة. وهذه المهارة لا تدعم الاقتصاد فحسب، وإنما يمكن أن تحقق أهدافاً اجتماعية ، يرتبط تحقيقها بإيجاد بيئة اجتماعية ملائمة لإحداث تنمية بشرية مستدامة تقوم بالناس ومن أجلهم، تضمن حقوق الأجيال الحالية والأجيال القادمة، وتحقق خياراتهم المختلفة في الحياة ، بما يجعل المجتمع أكثر انفتاحاً وتماسكاً في آن واحد .

خامساً/ التوصيات

1. دعم الجهود العلمية المتميزة التي تبذلها وزارة العلوم والتكنولوجيا لأنها الجهة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولكونها تضم نخبة من الكوادر العلمية المتخصصة في هذا المجال .
2. عقد المؤتمرات العلمية وإقامة ورش العمل المتخصصة والدورات التدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وترشيح الكفاءات العلمية المتميزة للمشاركة فيها داخل العراق وخارجه .
3. رعاية العلماء والمبدعين مادياً ومعنوياً وتهيئة البيئة العلمية الملائمة في الجامعات ومراكز الأبحاث للتحفيز على زيادة العطاء الفكري وتطوره .

4. وضع الخطط الأمنية ورفع كفاءة أجهزة الجيش والشرطة للسيطرة على الوضع الأمني وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وتحسين نوعية الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الاتصالات وغيرها .
5. إدخال الوسائل التعليمية الحديثة واعتماد الحاسوب في مراحل التعليم المبكرة ابتداءً من رياض الأطفال وصولاً الى التعليم الجامعي، مع تغيير المناهج التعليمية بما يواكب عالم اليوم الذي تعتبر المعرفة من أساسياته .
6. من الضروري التأكيد على أن يبقى التعليم الزامياً ومجانياً على الأقل في مراحله المبكرة من أجل إتاحة الفرصة أمام شريحة واسعة من التلاميذ للتعلم وبث أهمية وقيمة العلم في نفوسهم مع محاربة الأمية بكل الوسائل المتاحة .
7. موائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل ، وهذا يتطلب الاهتمام بنوعية التعليم والتدريب وتأهيل القوى العاملة .
8. الاهتمام المتزايد والمستمر بالكفاءات العلمية العراقية مادياً وعلمياً والعمل على توافر بيئة علمية مستقرة ومشجعة على البحث والتطوير.
9. زيادة نسبة الإنفاق على البحث العلمي من خلال زيادة تخصيصات التعليم العالي والبحث العلمي في الموازنة العامة للدولة .
10. الاهتمام بمفهوم تمكين المرأه الذي أكدت عليه تقارير التنمية البشرية ومنحها فرصة التأهيل والمشاركة السياسية والاقتصادية.
11. معالجة أسباب الفقر والبطالة وتمكين الناس من ممارسة حق العمل والحق في الحياة ودعم شبكة الأمان والضمان الاجتماعي لحماية الضعفاء والفقراء والعاطلين عن العمل .
12. إعادة تأهيل شبكة الاتصالات الثابتة التي دمرت أو تعطلت بفعل الحرب والعمليات العسكرية اللاحقة، وتطوير شبكات الاتصالات الخلوية وشبكة الإنترنت الدولية بما يضمن تقديم أفضل الخدمات لمستخدميها .
13. الاهتمام بالمتغيرات الإلكترونية الحديثة ومحاولة إنجاح تطبيقها في العراق، مثل التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية وغيرها .
14. الانفتاح على الجامعات العالمية المعروفة ومراكز الأبحاث الرصينة من الناحية العلمية ومحاولة عقد شراكات علمية معها بهدف الاستفادة من خبراتها .
15. الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، وبعض الدول العربية التي قطعت شوطاً لا بأس به في هذا المجال، مثل مصر وفيها مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية، ومدينة دبي للإنترنت وحكومة دبي الإلكترونية وغيرها.

المصـــــادر

1. ألا سكوا، منهجية إدارة المعرفة: مقاربة تجريبية في قطاعات مركزية في دول ألا سكوا الأعضاء، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004.
2. د. احمد عمر الراوي، الاقتصاد المعرفي وإمكانيات الوصول الى مجتمع معرفي عربي، بحث غير منشور، 2006.

3. ألاسكوا، نحو مجتمع متكامل قائم على المعرفة في الدول العربية: الاستراتيجيات وطرائق التطبيق، الأمم المتحدة ، نيويورك، 2005.
4. د.محمد عبد العال صالح، موجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد، http://www.arablaw.org
5. مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة دمشق، العدد (12-13)، 2004 .
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1999.
7. بلا مؤلف، الريادية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004.
8. ألا سكوا، نحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية: تحليل مفاهيمي، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية (8)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004.
9. د. علاء الدين العلوان، نحو رؤية مشتركة للتربية في العراق: الوضع الحالي للتربية والتعليم والرؤى الجديدة ،وزارة التربية ، بغداد ، 2004.
10. ألا سكوا، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية، عدد خاص بالشباب، العدد السابع، نيويورك، 2005 .
11. ستار جبار خليل،التنمية البشرية المستدامة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العراق: أهمية العلاقة وإشكاليات الواقع، بحث مشارك في المؤتمر السنوي الأول لمركز دراسات وبحوث حقوق الإنسان بجامعة أسيوط ، (14-2006/3/16) .
12. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 .
13. هيئة الإعلام والاتصالات العراقية، التقرير السنوي 2004- 2005 .
14. مجلة دراسات مستقبلية، مركز دراسات وبحوث المستقبل، العدد الخامس، أسيوط، يوليو، 1999 .